الجغرافية السياسية الجديدة للعالم العربي في ضوء العولمة الثقافية

أ. م. د. عطا الله سليمان راهي
قسم الجغرافيا / كلية التربية للبنات / جامعة بغداد

م. م. عمر كامل حسن
قسم الجغرافيا / كلية التربية / جامعة الأنبار

الخبير اللغوي
د. قاسم صالح العاني
قسم اللغة العربية / كلية التربية / جامعة الأنبار

المبحث الخامس
مستقبل الجغرافية السياسية للعالم العربي
في ضوء العولمة الثقافية

أولت قوى العولمة اهتماماً فائقاً لتحركها الثقافي في الوطن العربي، انطلاقاً من فهمها للثقافة كعامل حاسم في الصراع على المدى البعيد، ويمكن تأطير تحركها والذي تم بتعاون وثيق بينها من خلال طرحها لمشروعي (النظام الشرق–أوسطي أو ما يسمى بالشرق–أوسطية)، ومشروع الشراكة المتوسطية، اللذان يستهدفان في المقام الأول تقويض النسيج الاجتماعي والثقافي للشعب العربي، وتحطيم كل أسس ومقومات الوجود العربي اضافة الى ربط السوق العربية بالسوق الرأسمالية وغرس انماط اقتصادية جديدة، والأخطر من ذلك رسم جغرفية سياسية جديدة للمنطقة بحيث يتكرس تفكيك المشرق العربي عن مغربه، ويتم مزيد من الطمس والتغييب للهوية العربية الى درجة يمكن أن تترك دول المغرب العربي لتسير في الفلك الأوربي وتترك دول المشرق العربي لتسير في الفلك "الإسرائيلي"–الأمريكي والتخلي عن كل محاولة باتجاه التكامل العربي على كل الأصعدة.

لذلك أرى ان نبحث هنا ونبرز الهويات التي تريد قوى العولمة من خلالها أن تكون بديلة للهوية العربية الاسلامية.

أ. الهوية الشرق - أوسطية

لقد عبرت الدراسة عن جوهر الرؤية "الإسرائيلية" للتطبيع في مرحلة الثمانينات من القرن المنصرم؛ اذ بدأت عملية التمهيد لاتفاقيات السلام المحتملة بين "إسرائيل" والعديد من الدول العربية، الا ان هذه الرؤية تطورت مع بداية عقد التسعينات؛ اذ شهد النظام الاقليمي العربي ولوج دول الطوق العربي الى مفاوضات السلام من خلال بوابة مدريد عام ١٩٩١ م، والتي تمخضت عن معاهدات جديدة:أوسلو ١٩٩٣ مع منظمة التحرير الفلسطينية،ووادي عربة ١٩٩٤ م مع الأردن، وتضمنت كلا المعاهدتين بنوداً خاصة بتطبيع العلاقات من خلال التنسيق والتعاون الامني والاقتصادي وازالة الحواجز التي تحول دون تحقيق عملية التطبيع. لقد

كانت الفائدة الرئيسية لـ "إسرائيل" من خبرة (كامب ديفيد) هي ان القيمة الحقيقية لمعاهدة السلام تتمثل بتطبيع العلاقات مع الشعوب العربية.

انعكس تطور الرؤية "الإسرائيلية" للتطبيع من خلال المشروع الذي نضج في مراكز ومؤسسات حزب العمل "الإسرائيلي"، وساهمت في تطويره مؤسسات اقتصادية وفكرية أمريكية، وتبنته العديد من الدول العربية؛ وقد انتقلت فكرة التطبيع من إقامة علاقات اقتصادية وثقافية الى مشروع كامل يقوم على إقامة نظام إقليمي يؤدي الى إدماج "إسرائيل" بالمنطقة، ويستند الى مجموعة كبيرة من التفاعلات والنشاطات المتشابكة والمصالح المشتركة.

في هذا السياق صدرت وثيقة عن جامعة هارفرد (١٩٩٣م) تتبنى إقامة عدة مشاريع تساهم في تطوير وتوثيق العلاقات بين الجانبين العربي و "الإسرائيلي" كمشروع اقامة ما يشبه الـ ((ريفيرا)) على البحر الأحمر، واقامة مشروع البحرين والعديد من مشاريع البنية التحتية (٦٧).

ويمكن قراءة الصيغة الناجزة للمشروع الاقليمي للسلام والتطبيع في دراسة شمعون بيريس بعنوان ((الشرق الأوسط الجديد)) التي تقدم معالم النظام الاقليمي، والذي يمر بمراحل تبدأ باقامة شبكة علاقات متكاملة وبنية تحتية قوية بين الأردن و "إسرائيل" وفلسطين، ومن ثم توسعة دائرة العلاقات لتشمل مختلف الدول العربية، ويستند هذا المشروع ((الطموح)) الى فرضية رئيسية وهي ان اقامة هذه العلاقات والمصالح هي الرابط الرئيس بين البشر في الدول العربية و "إسرائيل" وهو الأمر الذي يجعل من أي محاولة لتخريب السلام تقابل بالرفض والمقاومة من قبل الاعداد الكبيرة من البشر المرتبطين بهذه المشاريع المشتركة. وتقوم رؤية (بيريس) على الانتقال من مفهوم "إسرائيل" الكبرى (جغرافياً) الى "إسرائيل" العظمى من خلال الهيمنة على المنطقة العربية؛ اذ يعتقد (بيريس) انه يمثل تفوق العقل الصهيوني على العقل العربي (٦٨).

وقد سبق وان طرح (شمعون بيريس) تصوراته الخاصة بالتسوية في المنطقة، والنظام الاقليمي المرتقب بترتيباته الأمنية، الاقتصادية والسياسية. وقبل أن يتم الكشف عن مفاوضات أوسلو السرية التي أفضت الى طرح صيغة غزة–اريحا أولاً. ففي مقال له تحت عنوان ((ماذا بعد عاصفة الخليج، رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط))، فانه لم يفصح فقط عن مستقبل مدينة القدس التي يمكن تقسيمها الى شقين سياسي وديني، حيث سياسياً تكون القدس (اورشليم) عاصمة "إسرائيل"، ودينياً مفتوحة لكل الأديان، وانما حاول طرح تصورات وصيغ لأشكال وأنماط العلاقات الاقليمية بمختلف جوانبها، وابعادها المحلية الاقليمية والدولية. اذ دعا كدعواته السابقة الى اقامة (٦٩):

- سوق شرق أوسطية مشتركة على اساس التكامل بين التكنولوجيا "الإسرائيلية" والمياه التركية والأموال الخليجية والعمالة المصرية.
- ان السلام في الشرق الأوسط يشكل أولاً وقبل كل شيء هندسة معمارية وتاريخية ضخمة لبناء شرق أوسط جديد متحرر من الصراعات ومستعد لأخذ مكانه في العصر الجديد.
- انشاء مجلس يضم وزراء الزراعة في كل دول المنطقة لكي يشرع في تخطيط حل مشكلة المياه، وتزويد سكان المنطقة بالغذاء.
- ضرورة المساعدات الأوربية الأمريكية واليابانية.

ب. الجغرافية السياسية للهوية الشرق – أوسطية ودلالاتها

اصطلاح الشرق الاوسط من الناحية الجغرافية تعبير هلامي غير واضح المعالم يحمل معاني ثقافية خاصة ترجع جذوره الى العصر الذي ظهرت فيه الكتابات "الإسرائيلية" القديمة التي تتعلق بتفسير فقرات من التوراة، تعبر هذه الكتابات عن أحلام رجال الدين اليهود القدامى المتمثلة في بناء دولة "إسرائيل" فوق جميع الأراضي التي تحدها نهري دجلة والفرات شرقاً ونهر النيل غرباً. [خريطة رقم (٤)]

وقد تكرر ظهور هذه الكتابات في مخلف العصور وخصوصاً في الأدبيات الصهيونية ابتداءً من ايام هرتزل وحتى الوقت الحاضر.

وخلال القرن الماضي برز مفهوم الشرق – أوسطية كصيغة مناقضة للمصلحة العربية واستقر في الوجدان العربي ارتباط الفكرة الشرق–أوسطية بالعداء للعروبة ومحاولة نفاذ "إسرائيل"؛ لأن الأخيرة يمكن ان تكون دولة شرق – أوسطية ولكنها لا يمكن أن تكون دولة عربية.

الا ان هذا المفهوم بدأ يكسي، دلالات ومعاني جديدة مع نهاية الحرب الباردة والعدوان على العراق عام ١٩٩١ م، والدعوة الى نظام عالمي جديد، وخصوصاً مع بدء المفاوضات العربية – "الإسرائيلية"، وجاء كتاب (شمعون بيريس) ((الشرق الأوسط الجديد)) تعبيراً عن مسارات سياسية في الصراع العربي – "الإسرائيلي" ومحاولة بحث عن صيغة ملائمة لإدراج "إسرائيل" في منطقة ينزع عنها مواصفات الجغرافيا–التاريخية وسمات التاريخ الحضاري والثقافي، ويشدد على الجغرافيا الاقتصادية المعاصرة في نظام السوق العالمية، ليخلق فيها نواة سوق شرق – أوسطية تتوسع بالتدريج انطلاقاً من "إسرائيل" كنواة ودورها كقوة جاذبة ومهيمنة اقتصادياً وتكنولوجياً وأمنياً ومدنياً.

ويعبر ابا ايبان عن الفكر "الإسرائيلي" في هذا الصدد خير تعبير. ففي مجموعة كتاباته التي نشرت في كتاب بعنوان ((صوت إسرائيل)) يعترض على الافتراض القائل بان الشرق الأوسط يمثل وحدة ثقافية، وان على "إسرائيل" ان تتكامل مع هذه الوحدة. ويوضح ان العرب عاشوا دائماً في فرقة عن بعضهم، وان فترات الوحدة القصيرة كانت تتم بقوة السلاح، ومن ثم فان التجزئة السياسية لم يحدثها الاستعمار وان روابط الثقافة والتراث التي تجمع البلاد لا يمكن أن تضع الاساس للوحدة السياسية والتنظيمية (٧٠).

وتتفق وجهات النظر الصهيونية مع نظيرتها الغربية حول وجوب اسقاط حق العروبة الغالبة على الشرق الأوسط، وضرورة طمس الهوية العربية والاسلامية لمنطقتنا وادراجها في مفهوم سياسي غير واضح وغير محدد، لصالح هوية لا قوام لها تسمى ((الشرق – أوسطية)) تتسع لـ "إسرائيل" وتعطي لها شرعية الوجود والبقاء.

لذلك نجد من الضروري الانتباه الى دلالة اصرار المؤلفين الغربيين، على استخدام مفهوم ((الشرق الأوسط)) للدلالة على منطقتنا، اذ ظهرت عشرات الكتب ومئات الدراسات عن تاريخ وجغرافية واقتصاديات وسياسة واجتماع وثقافة منطقة الشرق الأوسط، كما نشرت عدة دراسات تناولت ((النظام الاقليمي لمنطقة الشرق الأوسط)). ويظهر الجدول رقم (١) البلاد التي تضمنها تعريف النظام الاقليمي الشرق أوسطي في كل دراسة من هذه الدراسات.

خريطة رقم (٤)
الاطار الجغرافي لاسرائيل الكبرى (امبراطورية صهيون)

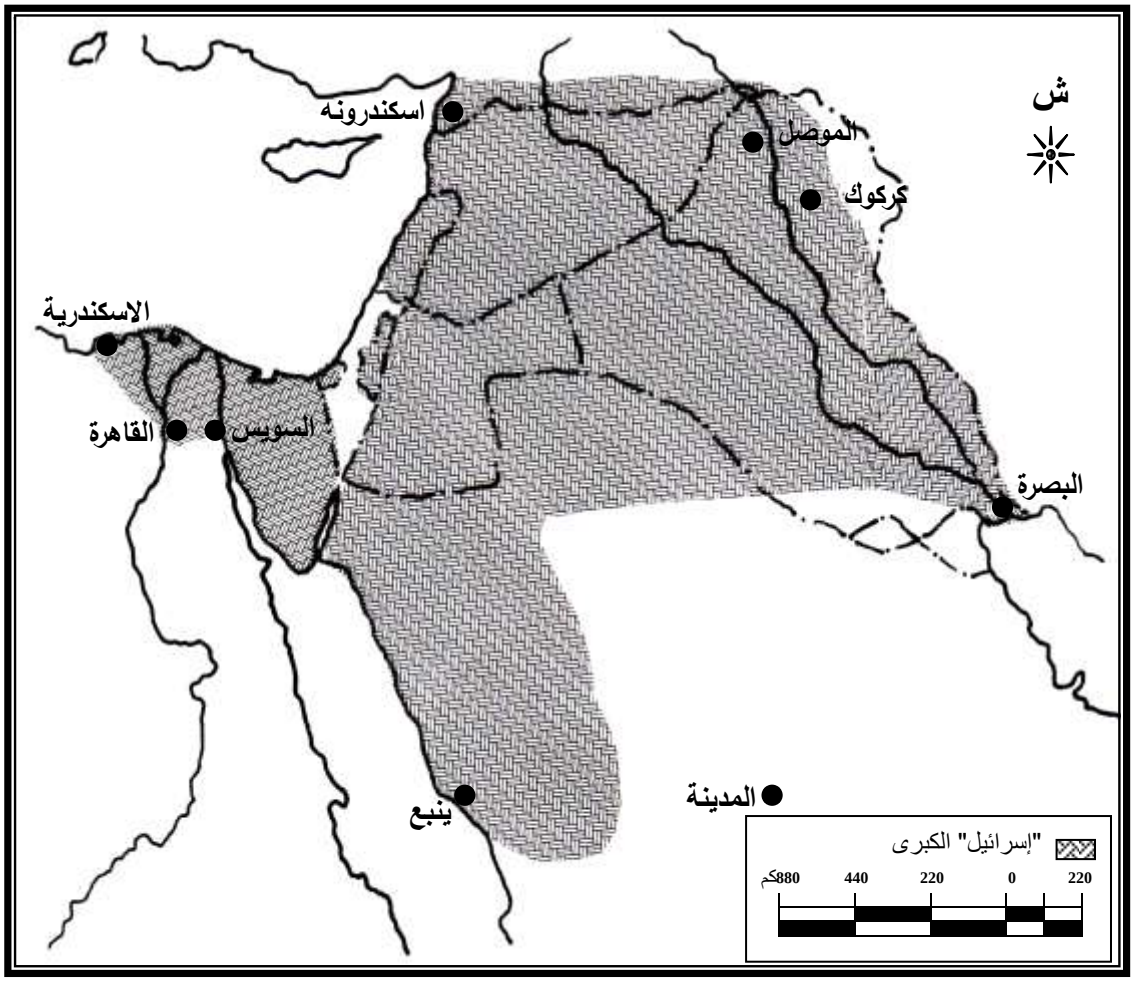

المصدر / د. جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، القاهرة، ١٩٨٣، ص١٣٨.

جدول رقم (١)
تعريف النظام الاقليمى للشرق الأوسط

بايندر (١٩٥٨)	برينشر (١٩٦٩)	كانتوري وشيفل (١٩٧٠)	تومسون (١٩٧٠)	بيرسون (١٩٧١)	أفرون(١٩٧٣)
دول القلب	دول القلب	**دول القلب**	دول القلب	دول القلب	دول القلب
الاردن	**الاردن**	**الاردن**	**الاردن**	**الاردن**	**الاردن**
اسرائيل	**اسرائيل**	**الامارات**	**تونس**	**اسرائيل**	**اسرائيل**
ليبيا	**سورية**	**السعودية**	**الجزائر**	**السعودية**	**سورية**
السعودية	**العراق**	**السودان**	**ليبيا**	**سورية**	**العراق**
السودان	**لبنان**	**سورية**	**السعودية**	**العراق**	**لبنان**
سورية	**مصر**	**العراق**	**السودان**	**الكويت**	**مصر**
العراق	دول الهامش	**الكويت**	**سورية**	**لبنان**	دول منطقة البحر الاحمر
لبنان	**اثيوبيا**	**لبنان**	**العراق**	**مصر**	**اثيوبيا**
مصر	**ايران**	**مصر**	**الكويت**	**اليمن العربية**	**اسرائيل**
دول خارج القلب	**تركيا**	**اليمن الديمقراطية**	**لبنان**		**السعودية**
ايران	**الجزائر**	**اليمن العربية**	**مصر**		**السودان**
تركيا	**السعودية**	**دول الهامش**	**المغرب**		**مصر**
دول الهامش	**قبرص**	**اسرائيل**	**اليمن العربية**		**اليمن الديمقراطية**
افغانستان	**الكويت**	**ايران**			**اليمن العربية**
باكستان	دول الحلقة الخارجية	**تركيا**			دول منطقة الخليج
تونس	**تونس**				**ايران**
المغرب	**ليبيا**				**السعودية**
	السودان				**العراق**
	الصومال				**الكويت**
	المغرب				
	اليمن الديمقراطية				
	اليمن العربية				

المصدر/جميل مطر وعلي الدين هلال، مصدر سابق، ص

ويتضح من خلال التحليل الجغرافي لمفهوم الشرق الأوسط، ولجميع التحددات يراد بتعبير الشرق الأوسط: مجمل الرقعة الجغرافية الفسيحة التي يقع فيها معظم الوطن العربي وقسم من الجوار الإسلامي الشمالي والشرقي الممتد من الأناضول الى حدود باكستان.

غير ان تسويق هذه التسمية اليوم لم يكن بغرض تعريف المنطقة تعريفاً جغرافياً وصفياً صورياً، وانما يجري توظيف التسمية اياها لصياغة تعريف سياسي ثقافي جديد للمنطقة، مختلف تماماً عما قصدته التسمية الجغرافية التقليدية للشرق الأوسط.

ان اعادة تعريف المنطقة اليوم، على قوام جغرافي لم يعد فعلاً وصفاً محايداً، بتعبير المفكر العربي عبد الإله بلقزيز ((بات ينتمي الى فعل التسمية الايديولوجية. وظيفته ادخال كيان غريب على النسيج الثقافي والحضاري والسياسي للمنطقة، هو "إسرائيل" وشرعنته. وبسبب كون هذا الكيان جسماً غريباً على ماهيتها، لم يعد امام صائغ التسمية سوى اسقاط القوام الماهوي على المنطقة (وهو العروبة والاسلام). وتبديده داخل تعريف بديل تكون الجغرافيا هي الاسم الحركي للسياسة. بالمعنى الذي يتحول فيه الأمر الواقع الجغرافي الصهيوني الى حقيقة سياسية وكيانية في المنطقة. هذه هي إذاً البنية التحتية الدلالية لمفهوم الشرق – الأوسط استبدال الثقافة والحضارة بالجغرافيا من أجل اعادة صياغة هوية المنطقة على نحو جديد ولعل هذا يضع في حوزتنا الأدوات الكافية لبناء ادراك صحيح للأهداف المطلوبة من اقامة نظام الشرق الأوسط)) (٧١)، الذي يعد نظاماً متكاملاً يحتوي او يشمل على أنظمة فرعية هي:

أ. النظام الاقتصادي:

أساسه اجراء تحولات في سياسات وبنى الاقتصاديات العربية. لكي تكون مهيأة لاستقبال اندماج "إسرائيل" مع المنطقة وتفتح أبوابها امام الاقتصاد الأمريكي والغربي بوجه عام ... ومن أهم عناصر هذا النظام اجراء تحولات في الاقتصاديات العربية في الاعتماد على التخطيط الى اقتصاد السوق، ومن اعتماد قطاع عام واسع الى اعتماد كلي على القطاع الخاص. ويقترح بيريس في كتابه ((الشرق الأوسط الجديد)) بتطبيق رؤيته الاقتصادية فيما يتعلق بمشروع نظام الشرق الأوسط المقترح على مرحلتين أساسيتين: الأولى تتضمن اقامة مشاريع مشتركة في حقل البنية التحتية، وفي حقل الطاقة، وفي حقل استثمار المياه، وفي حقل السياحة بين بعض الأقطار العربية في المشرق العربي، اضافة الى تركيا من جهة، وبين "إسرائيل" من جهة أخرى. بناء شبكة من الطرق الحديثة تصل الشرق الأوسط بأوربا، وبناء مطار أو مطارين مشتركين بين "إسرائيل" وبعض الاقطار العربية أو أحدها. والثانية تتضمن اقامة مشاريع مشتركة في حقل النفط والغاز وحفر قناة من البحر الأحمر الى البحر الميت بعد دمج كل من ميناء العقبة وميناء إيلات. اما في حقل المياه، فيدعو الى شراكة عادلة في توزيعها، والى ما يسمى بـ ((انابيب السلام)) الممكن استعمالها كوسيلة تزود عبرها تركيا فائض مياهها الى دول الخليج العربي من جهة، والى كل من سوريا ولبنان و "إسرائيل" والأردن من جهة أخرى (٧٢).

ويعتبر البعد الاقتصادي مداعبة لحلم صهيوني قديم تحدث عنه تيودور هرتزل في روايته اليوتوبية (Altreuland)، حيث اشار الى أهمية قيام ((كومنولث)) عربي – يهودي بين "إسرائيل" والاقتصاديات العربية، حيث يتم خلق مصالح اقتصادية متبادلة تسمح بدخول "إسرائيل" في النسيج الاقتصادي العربي لتصبح "إسرائيل" بمثابة ((سنغافورة الشرق الأوسط)).

ونظراً لأهمية البعد الاقتصادي فان "إسرائيل" تضع في مقدمة أولوياتها رفع المقاطعة الاقتصادية العربية عنها كمدخل للتطبيع الاقتصادي الكامل معها وبحيث تكون الحدود الجديدة لـ "إسرائيل" ليست حدوداً جغرافية بل اعماقاً اقتصادية تضرب جذورها في بلدان المنطقة وتؤمن لها الأمن من خلال اقامة سوق مشتركة بين دول الشرق الأوسط تقوم على اساس تعان اقليمي مبني على اساس جغرافي بدلاً من تعاون اقليم مبني على اساس قومي سياسي.

ويؤكد شمعون بيريس ((ان النظام الشرق أوسطي يتيح فرصة للتعايش مع دول الجوار ويفتح آفاقاً رحبة للاستثمار والتوسيع الاقتصادي ولن يتم قيام هذا النظام الا عن طريق التعاون الاقتصادي. فالاقتصاد، هو الوسيلة الوحيدة التي من شأنها اخماد نيران المواجهة العسكرية وخلق أرضية من المصالح المشتركة التي لا تتولد وانما تخلق (٧٣).

ب. النظام السياسي

واساسه اجراء تحولات في بنى الأنظمة السياسية العربية، تحت شعار الديمقراطية والتعددية الحزبية، واعطاء النظام العالمي الجديد الحق التدخل في الشؤون الداخلية اذا تعرضت الديمقراطية للانتهاك من قبل النظام السياسي المعني ... ويتكامل هذا النظام الفرعي مع النظام الفرعي الاقتصادي ليجعل البلدان العربية، ساحات مفتوحة امام النفوذ الأمريكي الصهيوني في كافة المجالات والميادين (٧٤).

ج. النظام الأمني

واساسه نزع سلاح العرب ووضع قدراتهم العسكرية تحت الرقابة والسيطرة لضمان أمن "إسرائيل" أولاً، والحيلولة دون نمو مراكز قوة عربية في أي جزء من الوطن العربي ثانياً. ويقترح بيريس هنا عقد اتفاقات للحد من التسلح، وخلق مناطق منزوعة السلاح بين "إسرائيل" وجيرانها العرب في حال التوصل الى معاهدات سلام معها، وكذلك اقامة أنظمة أمنية للمراقبة والتحقق والانذار المبكر وتبادل المعلومات حول المناورات العسكرية التي يزمع أي طرف القيام بها. وتجدر الاشارة الى ان "إسرائيل" تعمل، وستعمل، على أن تكون المناطق المنزوعة السلاح والمحددة السلاح على جانبي الحدود غير متكافئة. والمثال على ذلك هو ما تم في عملية ((التسوية)) بين مصر و "إسرائيل"، اذ تم نزع سلاح شبه جزيرة سيناء، والبالغ عمقها (٣٥٠) كم على الجانب المصري من الحدود، بينما تم نزع سلاح منطقة عمقها ثلاثة كيلومترات فقط على الجانب "الإسرائيلي" من الحدود (٧٥).

د. النظام الثقافي

اساسه اخضاع الوطن العربي، لتحكم اعلامي صهيوني عبر ماكنته الاعلامية الداخلية او الخارجية (الأمريكية)، وبشكل يؤدلج لمنظومة قيم جديدة بهدف القضاء على القيم العربية الاسلامية وفقاً للتصورات

الصهيونية مما يشكل خطراً على الفئات الشابة خصوصاً والتي تكون غير محصنة، ازاء هذه الهجمة مما يجعلها عرضة للتهجين القيمي؛ لأنها في هذه الحالة ستكون مبهورة ومتلقية تابعة، بما تشاهد وتسمع وتقرأ حيث تمرر سياسات الصهيونية والعولمة، عبر الترويج لقيم تقسيم العمل الدولي، الخصخصة والانفتاح على الآخر والتعامل معه في حين ان الدولة الصهيونية تفعل العكس مما يروج له، فهي تتمسك بأيديولوجيتها، وتضحي بالمصلحة الاقتصادية اذا تعارضت مع المصالح السياسية حيث انها تتمسك بالولاء للوطن والأمة المزعومين مما يؤثر حتماً على الهوية العربية الاسلامية التي سيتم اختراقها من أهم جوانبها وهي المسألة القيمية العربية الاسلامية (٧٦).

ونشير هنا ان الصهاينة في بروتوكولاتهم قد اشاروا ان للجانب الثقافي دور مهم في السيطرة على العالم. فقد نص البروتوكول الثاني على ((ان الصحافة التي في أيدي الحكومة القائمة هي القوة العظيمة التي بها نحصل على توجيه الناس))، فيما ينص البروتوكول الثاني عشر على أن ((الأدب والصحافة قوتان تعليميتان كبيرتان وستصبح حكومتنا مالكة لمعظم الصحف والمجلات)) وقد تحقق ذلك فقد ملك اليهود معظم الصحف والمجلات في العالم كله مع كبريات دور النشر والمطابع وجعلوا هذه الصحف متناقضة في أخبارها وتحليلاتها في الأفكار والاتجاهات. فيما ينص البروتوكول الثالث عشر على ضرورة صرف نظر غير اليهود عما يخطط له اليهود حيث ينص على الآتي ((لكي لا نعطي للكفار – أي غير اليهود – وقتاً للتفكر، يجب أن نحول تفكيرهم)) (٧٧).

بقي ان نشير هنا ان الخيار الشرق أوسطي يمثل حلاً لحيرة الانتماء الاقليمي للوجود "الإسرائيلي". فقد سبق للجماعة الأوربية ان رفضت عضوية "إسرائيل" الكاملة، برغم اعطائها ميزات هذه العضوية. لذلك نمت لدى "إسرائيل" عقدة الانتماء الاقليمي، كونها الدولة الوحيدة غير المنتمية لأية كتلة اقليمية في محيطها (٧٨).

ج. الهوية البحر - متوسطية

في الواقع، اذا كان المشروع الشرق – أوسطي يلبي المصالح الامريكية ومصالح "إسرائيل" من خلال اقامة علاقات على أسس جغرافية واقتصادية بين بعض الدول العربية و"إسرائيل" على حساب العلاقات العربية – العربية، مع تهميش واضح وعلني للمجموعة الأوربية، والأمم المتحدة، فان الشراكة المتوسطية التي وضع أسسها مؤتمر برشلونة نهاية عام ١٩٩٥ م، لم يكن الا منافسة للمشروعات الشرق – أوسطية، وابراز الدور الأوربي الفعال في تقرير مستقبل المنطقة الحيوية للأمن الأوربي، وخلق مجال حيوي كبير لنفوذ فرنسا في حوض البحر المتوسط قد يعادل المجال الالماني في وسط أوربا، اضافة الى الادراك الاوربي الجمعي بان المخاطر المحتملة التي تواجه حوض المتوسط لا يمكن مواجهتها بمفردها ضمن اطار الاتحاد الاوربي، وانما بمشاركة الجنوب الذي أضحى (مصدر الازمات) في السنوات الأخيرة، ولاسيما بعد اختفاء المواجهة بين الشرق الغرب (٧٩).

ولعل من أهم الأخطار التي أخذت تتزايد باستمرار هي: الهجرة السرية وتنامي (الحركات الأصولية)، وتفاقم المشاكل العرقية والطائفية، وانتهاكات حقوق الانسان في الضفة الجنوبية للمتوسط، وخشية امتدادها وتأثيراتها على الساحل الشمالي للمتوسط.

وقد بدأ الترويج لهذه الاطروحة أو الهوية البحر – متوسطية المتآمرة على الهوية والثقافة العربية الاسلامية منذ عام ١٩٧٣ م، الذي أشر طرح صيغة الحوار العربي – الأوربي بعد الصدمة البترولية الأولى. هذا الحوار الذي أملته بشكل واضح مصالح أوربا، ولاسيما ادراكها الكبير ان ضمان الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، لا يمكن ان ينفصل عن الاستقرار الأمني والسياسي في حوض المتوسط.

وعلى اثر ذلك طرحت مشاريع، ومقترحات عديدة لجمع ضفتي المتوسط، وكان الانطلاق في قمة هلسنكي ١٩٧٥ م، حيث شعار المؤتمر ((الأمن والتعاون الأوربي)) قد شجع في الدعوة فيما بعد اطلاق ((ميثاق المتوسط))، وكذلك رغبة ايطاليا في عقد مؤتمر للأمن والتعاون في البحر المتوسط، اضافة الى ان الاتحاد السوفيتي (السابق) في عهد (غورباتشوف) قد دعا إلى عقد مؤتمر للأمن والتعاون في حوض المتوسط على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي.

وفي مؤتمر الاتحاد الاوربي في لشبونة عام ١٩٩٢ م، تبلور ادراك أوربي لصياغة علاقة جديدة بالمنطقة المتوسطية (٨٠).

ومن أجل المزيد من التكامل الاقتصادي وتكثيف التعاون السياسي والثقافي والفني قرر الاتحاد الاوربي عام ١٩٩٣ م اعادة النظر في صيغ تعامله مع كل الدول الواقعة جنوبي البحر المتوسط،والانطلاق نحو اضافة استراتيجية تعاون سياسي واقتصادي شامل،الامر الذي دفع المجلس الاوربي الى المصادقة في اجتماعه في مدينة اسن الالمانية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ م على قرار ((اسس الشراكة الجديدة بين دول معاهدة ماستريخت والبلدان المتوسطية)) (٨١).

ثم توجت الشراكة المتوسطية بانعقاد مؤتمر برشلونة نهاية تشرين الثاني ١٩٩٥ م الذي تمخض عنه اعلان سمي ((اعلان برشلونة)) الذي عد المرجعية الرئيسية للمشروع المتوسطي، وقد اصطلح على هذه الشراكة: بالشراكة من أجل الازدهار والاستقرار والسلم الجماعي.

د. الجغرافية السياسية للهوية البحر – متوسطية ومحاولات "إسرائيل" الانتماء إليها

يتمثل المشروع المتوسطي في البيان الصادر عن مؤتمر برشلونه في نهاية تشرين الثاني عام ١٩٩٥ م. والذي حدد الاطار الجغرافي لهذا التجمع. فقد وافقت الاطراف المشاركة في الاجتماع [انظر خريطة رقم (٥)] على اقامة شراكة فيما بينها، وذلك في ثلاث مجالات: الاول يتعلق بالسياسة والأمن، والثاني بالاقتصاد والمال، الثالث بالنواحي الاجتماعية والثقافية.

وتهدف الشراكة السياسية والأمنية الى جعل منطقة جنوب المتوسط منطقة استقرار اقليمي، عبر حوار سياسي منتظم متين بين المشاركين،يستند الى عدد من المبادئ من أهمها (٨٢):

- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الانسان.
- تطوير حكم القانون والديمقراطية في أنظمتهم السياسية مع الاعتراف ضمن هذا الاطار بحق كل منهم في اختيار نظامه السياسي والاجتماعي – الثقافي، والاقتصادي والقضائي وتطويره بحرية.

- احترام حقوق الشعوب المتساوية (وحقها) في تقرير مصيرها.
- احترام المساواة المطلقة فيما بينهم، وكذلك كل الحقوق اللازمة لسيادتهم والوفاء بما تعهدوا به من الالتزامات ... وفق القانون الدولي.

وتتضمن الشراكة الاقتصادية والمالية (٨٣):

- تشجيع التعاون والتكامل الاقليمي في القطاعات الاقتصادية والزراعية والبحث العلمي وتشجيع التعاون بين الشركات والمؤسسات.
- اقامة تدريجية لمنطقة تجارة حرة للسلع المصنعة بين الشركاء بحلول عام ٢٠١٠. وتتضمن اقامة منطقة التجارة الحرة، وبحسب جدول زمني، للرسوم الجمرجية، والقيود الادارية والكمية والنقدية على التجارة بهذه السلع بين الطرفين.
- تحرير انتقال رؤوس الأموال والمدفوعات المتوسطية لعمليات الميزان التجاري.

أما الشراكة الاجتماعية والثقافية، فتتضمن – ضمن أشياء أخرى – التأكيد على (٨٤):

- ان الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان ضروريان للتقارب بين الشعوب، وتأكيد أهمية الدور الذي تستطيع وسائل الاعلام القيام به في هذا المجال.

خريطة رقم (٥)
الاطار الجغرافي للشراكة المتوسطية العربية - الاوربية

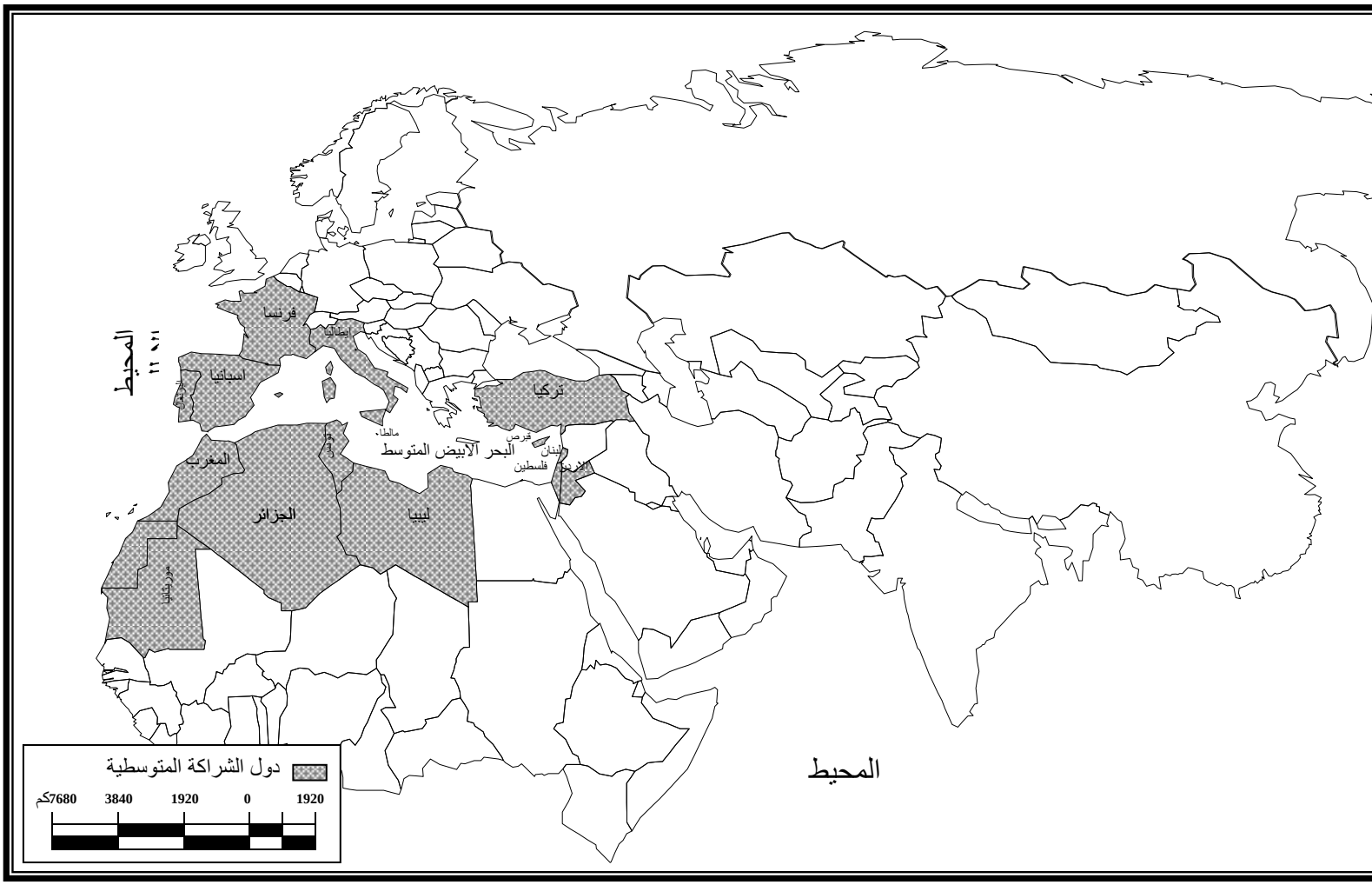

الباحث بالاعتماد على: نقولا زياده وآخرون، مصدر سابق، ص٩.

- التعاون لتخفيف ضغط الهجرة، بما في ذلك وضع برامج محلية للتدريب المهني، ضرورة تحقيق تعاون أوثق فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية، بحيث تتعهد الدول الأعضاء باعادة استقبال رعاياها المقيمين بصورة غير شرعية في دول أخرى أعضاء في المؤتمر.
- ضرورة احترام الحقوق الاجتماعية الاساسية.

ان الغوص في أعماق هذه الأطروحة او هذا المشروع يقودنا الى نتيجة قاطعة وحاسمة، وهي ان ما تنشده قوى العولمة، هو الاجهاز على ثقافة وهوية وتراث هذه الأمة تحت مسميات عديدة، تارة باسم الشرق اوسطية، وتارة أخرى باسم البحر متوسطية.

وقد وجدت دلائل "إسرائيلية" من أجل العمل على خلق انتماء للبحر المتوسط مع جميع الشعوب التي تعيش على حوضه لربط المجتمع "الإسرائيلي" بهذا المفهوم الواسع.

ووقف وراء هذا الطرح: الكاتب الصهيوني بورام برونوفسكي وعدد كبير من المثقفين والكتاب اليهود، نذكر منهم لا للحصر: عامي العاد، وجبرائيل موكيد، ودافيد منوسي، وساسون سوفنج ويغيئال بن نون. ويشير كل هؤلاء الى ((ان البحر متوسطية هي الطريق الأمثل لإقامة علاقات طبيعية بين "إسرائيل" والشعوب الأخرى المطلة على البحر المتوسط، سواء في شرق البحر المتوسط ("إسرائيل" – سوريا – لبنان – مصر) أو شمال افريقيا (ليبيا–تونس–الجزائر–المغرب) او ايطاليا واسبانيا وفرنسا واليونان وقبرص. ومثل هذا الاندماج في بوتقة البحر المتوسطية كفيل بازالة التناقضات وتبديد النزعات العدوانية وتجميع الثقافات التي تبدو متباينة في ثقافة واحدة منصهرة.

وفي أواخر السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين – أي مع بداية اول معاهدة صلح تعقدها دولة عربية مع العدو التاريخي للعرب – بدأت جامعة تل أبيب باصدار مجلة باللغة الانجليزية من خلال دار نشر المالية (اوتو هرسوفيش فسبادن) يحررها اثنان من أساتذة جامعة تل ابيب هما:بول مكسلر والكسندر بورج).

كما كانت الدوائر "الإسرائيلية" وراء انشاء منبر آخر للترويج للهوية البحر متوسطية، وهذا المنبر اتخذ شكل نشرة تصدر في لندن وهي مبادرة "إسرائيلية" صرفة وغالبية المشاركين في اصدارها من "الإسرائيليين". وتعترف المصادر "الإسرائيلية" بان العنصر "الإسرائيلي" هو المستهل والمبادر لهذا المشروع، وان هدفه الواضح هو وضع خارطة انتماء لحوض البحر المتوسط، بحيث تكون خارطة اقل تطابقاً مع خارطة البحر ذاته بواسطة التاريخ بفروعه الجغرافية والاقتصادية واللغوية والثقافية وغير ذلك.

وانطلاقاً مما تقدم، فانه يمكن ان نتفهم الدوافع والأهداف التي حدت بالقوى المتآمرة على المنطقة العربية للدعوة الى اقامة ما يسمى بتعاون بحر متوسطي، والى عقد مؤتمر برشلونة. وتحاول هذه الاطروحة او هذا المشروع ان ترسخ في الذهن بان ما يسمى بالشعب اليهودي تربطه بهذه المنطق وتاريخها وحضارتها اواصر ووشائج عديدة.

وامعاناً في التضليل لم تجد الأوساط الصهيونية للاستشهاد بذلك غير التلويح بكتاب يحمل اسم ((فرنسا ذات الاسم المتنوع)) الذي يزعم انه قد ورد ذكر اليهود، كشعب لم تنقطع صلاته بالبحر الأبيض المتوسط.

كما يستشهد بمقال ((هجرات)) لموريس ايمر – في مجلة البحر المتوسط – الناس والتراث، حيث يتطرق الى البعد البحر متوسطي لـ "إسرائيل"، أي البعد المطلق بتواجد الصلة المتوسطية للشعب اليهودي (٨٥).

هـ. الأبعاد الجيبوليتكية للمشروعين الأوسطي والمتوسطي على الجغرافية السياسية للعالم العربي

مما لا شك فيه، ان المشروعين: الشرق – اوسطي والبحر – متوسطي يستهدفان في المقام الأول اعادة تشكيل الجغرافية السياسية للعالم العربي. نظراً لأن كل بعد يطرحه المشروعان يعد مقدمة للآخر أو مكملاً له.

اوردنا بإيجاز شديد هذه الاخطار على الجغرافية السياسية للوطن العربي والهوية العربية بشكل خاص مع التركيز على الجانب الثقافي لدوره الحاسم في هذا المجال.

لقد اشار الأستاذ جميل مطر الى تلك المخاطر الجسيمة المتأتية من تلك المشاريع التي انهالت على المنطقة، وترتيباتها الاقتصادية والأمنية، سواء كات الشرق أوسطية او المتوسطية، مؤكداً على ان هذه الترتيبات تقوم على ((تجزئة العرب الى اجزاء جغرافية منفصلة ومتشابكة مع أجزاء أخرى من الاقتصاد العالمي ... جزء كبير في الاقليم الشرق أوسطي وبعض هذا الجزء مع جزء آخر في الاقليم المتوسطي)) (٨٦).

اما الاستاذ خليل احمد فانه يؤكد بان ما يرمي سلوك الغرب العسكري والاقتصادي هو تثبيت النهب الاقتصادي الاستراتيجي لهذه المنطقة الغنية بالنفط من جهة بالثروات المائية من جهة ثانية، وجعلها جزءاً من سوق اقتصادية رأسمالية عالمية ((هي اقطاعية جديدة)) يسودها الرأسمال اليهودي وغير اليهودي، ويكون فيها العرب والمسلمون هم الطرف الأضعف بعد استنزاف مواردهم وثرواتهم في حروبهم الداخلية والحدودية. ثم يضيف بان ((المتوسطية مشروع رديف، ومواز، ومساعد لمشروع الشرق اوسطية))، والواقع في شراك احداهما سيجد نفسه حكماً، وفي شراك ثانيهما (٨٧).

في الواقع ان مفهوم الشرق – اوسطية والمتوسطية يتضمنان هجوماً استراتيجياً جديداً على الوطن العربي في ثلاثة محاور:

المحور الأول: تفتيت مفهوم الأمن القومي العربي، واحلال ما يسمى بـ ((الشرق الأوسط))، و ((التجمع البحر – متوسطي))، مكانه على اسس قطرية تكون فيها الأقطار العربية مجرد دول وطنية منعزلة قومياً، لا جامع قومي بينها ولا تلاحم قومي واسلامي يجمعها، بل تقتصر على علاقات ثنائية متسلسلة تماماً كما في علاقاتها مع دول أخرى غير عربية.

المحور الثاني: تغليب الجانب الاقتصادي على الجانب السياسي العربي وذلك من خلال اقناع الاقطار العربية بان يركزوا اهتمامهم على حل مشاكلهم الاقتصادية الداخلية على اساس انها هي المشكلة الاساس التي تواجههم، وليس التجزئة السياسية والتبعية الاقتصادية الخارجية وعدم التكافؤ

في تعاملهم مع الدول الرأسمالية المتقدمة التي تهيمن على اقتصاداتهم بصورة مباشرة او غير مباشرة.

المحور الثالث: اخضاع الوطن العربي لسيطرة اعلامية كاملة تشمل جميع وسائل الاعلام، بهدف تشويه الفكر السياسي العربي وتشويش مضامينه القومية والاسلامية التحررية، سياسياً اقتصادياً واجتماعياً، وابعاد الوطن العربي عن الاعتماد على الدراسة والتحليل والحوار الحقيقي.

يلخص المفكر العربي غسان سلامة الأبعاد الأمنية للمشروع الشرق أوسطي بالآتي (٨٨):

١. ترسيخ مفهوم سياسي جديد بدل النظام القومي العربي يؤكد على الشرق الأوسط بنطاقه الواسع او الضيق بهدف طمس الهوية العربية فضلاً عن تهيئة الأجواء لاحداث تغييرات جيوستراتيجية في المنطقة لصالح الكيان الصهيوني لتكريس الالحاق.
٢. محاولة اضعاف المكانة السياسية للأمة العربية كدولة حضارية لها قرار سياسي مستقل وتحويلها الى كيانات سياسية ذات قرارات سياسية متناقضة ومتنافرة بل ومتصارعة وهو ما سيكون هاجس الانسحاق.
٣. عرقلة القرار السياسي العربي المستقل وتدمير كل المقومات والآمال التي يسعى اليها العرب لتوحيد قراراتهم او مواقفهم السياسية وهذا ما يعرف بهاجس الانشقاق.
٤. خلق كيانات سياسية ضعيفة اقتصادياً واجتماعياً تتصارع من اجل المصالح الشخصية بدلاً من مصلحة الأمة العربية وهو ما سيحدث الاختراق.
٥. استمرار تطبيق القرارات الدولية ازاء من يرفض هذا المخطط بقرارات دولية قاسية لاحداث الاختناق.

واذا كان غسان سلامة يرى في الأبعاد الأمنية للتحديات الشرق أوسطية الجديدة متجسدة في: الالحاق، الانسحاق، الانشقاق، الاختراق، الاختناق في الجسم العربي المتشظي. فان محمد حسنين هيكل يرى أخطر من ذلك فيقول: ((اننا أمام خريطة كاملة كانت هي هدف "إسرائيل" وليست مجرد سوق شرق أوسطية، ان الخريطة تقضي بتمزيق أوصال الأمة، غرب في شمالي افريقية يلتحق باوربا عبر البحر الأبيض المتوسط، وشرق وراء سيناء في الشام التاريخية حيث موقع السيطرة "الإسرائيلية" ومطالبها ... ثم تتجمع دول الخليج العربي النفطية او تتبعثر هناك على سواحله غنيمة للأقوياء القادرين)).

ولعله يقترب اكثر من جوهر الأهداف السياسية للمشروع حين يقول ((لقد وصل الحال الى درجة ان الطرف العربي يعتذر الآن عن قوميته العربية حتى لا يتهم بالعنصرية، في حين تصر "إسرائيل" على أن تنتزع من قرارات الأمم المتحدة قراراً يدين الصهيونية كنوع من العنصرية)).

وسبق لمحمد حسنين هيكل ان ميز بين المفهوم العربي والمفهوم الغربي لهوية هذه المنطقة من العالم وجوهر هذا التمييز هو التركيز العربي على التاريخ والثقافة بالقول بوجود أمة عربية، بينما يركز الغرب على الجغرافية والاعتبارات الستراتيجية للتأكيد على وجود ((شرق أوسط))، ومفاد هذه المقولة هو ان الفكرة الأولى مشروع حضاري سياسي متكامل بينما الفكرة الثانية تخطط لوضع يفترق فيه العرب واحدهم عن الآخر ويختلطون بصورة غيرمرغوب فيها مع جيرانهم (٨٩).

كما لايخفى ان البعد الاقتصادي للمشروع الشرق اوسطي سيؤدي الى توسيع المجال الاقتصادي الحيوي لـ "إسرائيل" مما يساعدها على تحقيق تطوير اكبر في طاقاتها الانتاجية، وبخاصة انها تمتلك قاعدة تقانية متقدمة. فمن المعلوم ان "إسرائيل" قد زادت صادراتها بنحو مليارين ونصف المليار من الدولارات في

العام الذي تلى رفع المقاطعة الاقتصادية عنها من الدرجة الثانية والثالثة من قبل مجلس التعاون الخليجي. وهذا التوسع في المجال الحيوي مكّن "إسرائيل" من استيعاب عدد أكبر من المهاجرين اليهود (٩٠).

ويطرح قيام ما يسمى بالسوق الشرق –اوسطية آثاراً خطيرة يمكن اجمالها بالنقاط الآتية (٩١):

أولاً: طمس الهوية العربية والثوابت والمنطلقات القومية.

ثانياً: الغاء محاولات الاندماج الثنائية العربية والتي بدأت باتفاقية (الوحدة السورية اللبنانية) الموقعة في نوفمبر ١٩٤٣، واتفاقية (الوحدة الاقتصادية المصرية السورية) التي رافقت توحيد البلدين في فبراير ١٩٥٨، والاتفاق السوري العراقي عام ١٩٦١، والاتفاق العراقي الاردني الموقع سنة ١٩٦٥.

ثالثاً: الوقوف بشدة بوجه (اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية) ومطمح (السوق العربية المشتركة) التي تشكل ميزة نوعية للعمل الاقتصادي العربي المشترك ... وقد رسم لهذه السوق وظائف اساسية من أهمها:

- ضم اطرافاً غير العربية وسيكون للكيان الصهيوني دور مركزي فيها في أفق النظرة الامريكية، والدعوة لاقامة سوق شرق اوسطية طرحت في الخمسينات والستينات عندما اقترنت بصيغة الاحلاف كحلف بغداد.
- تمكين الكيان الصهيوني في الساحة العربية واطلاق العنان له من اجل توسيع تجارته، والحفاظ على تفوقه النوعي على جميع دول المنطقة.
- ستفسح المجال هذه السوق امام الصادرات الامريكية للدخول للمنطقة بشكل اكبر مما هو عليه الحال في الوقت الحاضر.
- ستعصف بمؤسسات العمل العربي. وتجمع العديد منها.

لا شك ان الثقافة العربية الاسلامية ستتلقى حضها من الخسارات التي ستنجم عن قيام ما يسمى بـ ((نظام الشرق – الأوسط)).

اذ ان اول ترجمة لقيام هذا النظام على صعيد الثقافة هي ادخال النسيج الثقافي في الآلية العامة الجارية تحت عنوان التطبيع (Normalization)، بتعبير عبد الإله بلقزيز ((ان الثقافة لن تكون في هذه الحالة آخر الملتحقين بركب التطبيع بل ستكون في طلائع موكبه، واذا كان لهذا يعني شيئاً فانه يعني ان الثقافة ستكون اداة وظيفية متقدمة في برنامج اخضاع المنطقة للجراحة الشرق–اوسطية التي رتبت لعمليتها القيصرية المعقدة كل من السياستين الامريكية والصهيونية، لذلك سوف يكون هناك ما يشبه الطلب المتزايد على الرأسمال الثقافي في استثمار مشروع الشرق – الأوسط وتسويقه في المنطقة (٩٢).

ولا شك في ان للثقافة دورها في هذا الرهان "الإسرائيلي"، لكن أي نوع من الثقافة ؟ ان ما يدعوه الخطاب "الإسرائيلي" برأي وجيه كوثراني ((انقلاباً سيكولوجياً)) في ذهنية العرب، ((وكفأ)) عن ((ضرب الرؤوس في الحائط)) هو نوع من التدجين او التشريط (Condiunement)، وفقاً لمصطلح المدرسة السلوكية الامريكية (Behaviorism). وهذا ((التشريط)) المراهن عليه ليس ((تطبيعاً ثقافياً)) بالمعنى الذي يؤدي تعبير التطبيع (Normalization)، أي جعل الامور طبيعية وعادية. ان العقل الاستراتيجي "الإسرائيلي" الحاكم يراهن على نشر نوع من حالة ذهنية او سيكولوجية لدى العرب تكون بلا مضمون تاريخي ولا بعد وطني او قومي، أي حالة ((لا ثقافية))؛ حالة نفسية – بيولوجية

تحول كل عربي الى فرد معزول، وتحول كل جماعة الى اقلية مستفردة، وكل دولة الى سلطة قامعة، وكل مجتمع الى مشروع حرب اهلية (٩٣).

فيما يرى المفكر العربي جلال امين ان الثقافة العربية والفكر السياسي العربي والهوية العربية تحتاج الى حماية كما يحتاجها الاقتصاد العربي، والسبب هو ان "إسرائيل" ليست مجرد دولة من الدول، بل هي مشروع والانفتاح عليها ليس كالانفتاح على هولندا او بلجيكا، بل هو اشبه بالانفتاح على دولة استعمارية، لها مشروعها الذي يتناقض تناقضاً اساسياً مع مشروع الدولة الخاضعة لها.

فعندما تعقد دولة عربية اتفاقية للتعاون التجاري والاقتصادي مع دولة كهولندا مثلاً فان هولندا لا تصر على تغيير مناهج التعليم في الدولة العربية ولكن توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر و "إسرائيل" في ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ادى الى مثل ذلك.

فقد بدأ حذف اسم فلسطين من الخرائط الجغرافية، وحذفت العبارات الواردة في بعض كتب تاريخ مصر عن المسجد الأقصى في موضوع عن صلاح الدين الايوبي وبدأت الموضوعات المتعلقة بالوطن العربي والعلاقات العربية تخضع للتغيير لتناسب التوجه الشرق اوسطي الجديد أملاً ان يرسخ في أذهان التلاميذ بالتدريج ... انهم ليسو عرباً بل شرق اوسطيون (٩٤).

ولا تقل خطورة الهوية البحر – متوسطية التي تطرحها اوربا عن نظيرتها الهوية الشرق – اوسطية على الهوية العربية الاسلامية والثقافة العربية والفكر السياسي العربي.

فبقدر ما يبدو الهدف المعلن من قيام الشراكة الاوربية المتوسطية جعل منطقة المتوسط منطقة تبادل وتعاون من اجل تأمين الاستقرار في المنطقة والسيطرة على النمو السكاني. الا انها تحمل أبعاداً خطيرة هي: ان هذا التعاون هو تعاون غير متوازن في أطرافه من حيث المستوى التكنولوجي، او الاقتصادي فهو يحقق مزيداً من السيطرة الاقتصادية لاوربا على بلدان الحوض الجنوبي العربية بمعنى زيادة المديونية والتبعية الاقتصادية، وتحقق هذه الاتفاقيات اطاراً قانونياً للسيطرة على الهجرة غير المرغوب فيها من دول جنوب وشرق المتوسط الى الاتحاد الاوربي، وتقليل آثارها السياسية في اقتصاديات اوربا وتتضمن الشراكة ايضاً التخلص التدريجي من اعباء الدعم المالي المقدم الى دول الجنوب وشرقه، وبشكل عام فان البعد الاقتصادي يحقق أبعاداً جيوبوليتكية مهمة لاوربا فهو يعطيها القدرة على الاستثمار الاقتصادي في دول الجنوب وهو استثمار استراتيجي في المجال السياسي. اذ تستطيع اوربا مواجهة التحديات القائمة في الجزء الجنوبي من المتوسط، حيث تتمكن من السيطرة على الزيادة السكانية والفقر والهجرة والتطرف وتمنعه من التسرب اليها كما انها سوف تتوسع اقتصادياً في الاسواق العربية التي وان بدت امكانياتها محدودة على المدى القريب الا انها تكسب ابعاداً مهمة في المدى البعيد في ظل تزايد حدة المنافسة العالمية بين القوى الاقتصادية الكبرى اذ تحق اتفاقية الشراكة دوراً فعالاً للتوازن مع التأثير الامريكي في المنطقة الأمر الذي لن يتسنى لها دون تحقيق اطار مؤسس هو اطار برشلونة ١٩٩٥الذي هو منافس ومكمل للمشروع الشرق اوسطي الذي ترعاه الولايات المتحدة الامريكية(٩٥).

وقد جاء في تقرير للمفوضية الاوربية تم تقديمه الى قمة برشلونه في عام ١٩٩٢: ((ان مغرباً مهمشاً سوف يكون مغرباً غير مستقر. وبذا فان آفاق ارتباط طويلة المدى للاقتصاد المغربي بالاقتصاد

الاوربي هو العملية الوحيدة التي تجعل اقتصادات هذه الدول تتجاوز تأخرها، ولا يمكن ذلك الا اذا استطاعت الافكار المغاربية تجاوز منطق التعاون في التنمية الموروث عن السنوات الماضية الى منطق الشراكة السياسية والاقتصادية)) (٩٦).

ويحلل المفكر العربي محمود عبدالفضيل مخاطر البعد الاقتصادي فيقول ((ان عملية الاندماج التدريجي للاقتصاديات المغاربية في فضاء اقتصادي جديد (هو الفضاء المتوسطي) منفصم عن الفضاء الاقتصادي العربي، تمثل اضعافاً واضحاً للبنية التكاملية للاقتصاد العربي، وتكريس فضاءات اقتصادية مجزأة مخترقة في المشرق والمغرب، مما يجعل الحديث عن اقتصاد عربي ضرباً من الوهم)) (٩٧).

ونظراً للنمو الديموغرافي المرتفع في الجنوب. ومعدلاته الواطئة في الشمال، وتصعيد ما يسمى التطرف العربي الاسلامي في الجنوب وتزايد عدد المغاربة والمسلمين في فرنسا خاصة واوربا بوجه عام والذين يزيد عددهم على (٤) مليون نسمة في فرنسا وحدها. وما يترتب على ذلك من أخطار تهدد الايديولوجية الغربية المسيحية. كان لابد من اتفاقية أمنية تحدد هذا الاطار، كما ان الأبعاد الثقافية تأخذ جانب الغزو والربط الثقافي، حتى تتمكن من ابعاد الدول المغاربية عن محيطها الفكري، ومن ثم السيطرة عليها وجعلها مصباً لخدماتها وبضائعها وكل هذه الأمور لم تكن لتتبلور بالصيغة النهائية لو لم تحكمها اتفاقية ثقافية، أمنية، عسكرية، وخصوصاً في الجانب الأمني، حيث اخذ ثلاثة محاور رئيسية لمحاربة ما يسمى التطرف الاصولي الاسلامي خصوصاً وحماية الامن الوطني المغاربي، والاقليم المتوسطي والعالمي، لتقع عملية التنسيق بشكل بيني مغاربي / مغاربي/ عربي اوربي، فقد اجتمع وزراء الداخلية العرب ١٩٩٤-١٩٩٥ وبعدها. لاتخاذ اجراءات ضد ما يسمى الاصولية والارهاب وتبنت الندوة الوزارية في كانون الثاني ١٩٩٥ بين وزراء داخلية فرنسا واسبانيا وايطاليا والبرتغال ووزراء داخلية تونس والجزائر وموريتانيا مبادرة من وزير الداخلية الفرنسي (٩٨).

او عبر الاتفاق العسكري بين الحلف الاطلسي وخمسة بلدان متوسطية، هي مصر، الكيان الصهيوني، تونس، المغرب، موريتانيا قبل ان يمتد في مرحلة لاحقة الى الجزائر والذي يرمي الى انشاء قواعد مشتركة للتدخل السريع في جنوب المتوسط وهومرحلة أولى للتعاون بين حلف الاطلسي وبلدان المغرب العربي الخمسة والكيان الصهيوني لمواجهة ما يسمى تصاعد الاصولية الاسلامية، وكذلك التدخل العسكري وانزال قوات حلف الاطلسي، في بعض البلدان المغاربية في حالات تهديد الأنظمة القائمة (٩٩).

المبحث السادس

استراتيجية مواجهة مشروع التجزئة والتفكك للجغرافية السياسية للعالم العربي

لقد تطرقت الدراسة لموضوع العولمة لما اثارت من جدل كبير بسبب الطروحات الفكرية والفلسفية التي تضمنتها من جهة ولما احتوت من تناقضات واساليب هدفها هيمنة القطب الامريكي على مجمل الحضارة العالمية عامة والعالم العربي على وجه الخصوص بأساليب الاختراق الثقافي وتهميش الدور والمرجعية الوطنية والقومية للمجتمعات وتراثها الانساني. وتوصلت الدراسة الى جمل من الاستنتاجات منها:

- ان العالم العربي هو المستهدف من قبل قوى العولمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية وذلك لعاملين:

الأول: الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يتمتع به الوطن العربي، والثروة النفطية الهائلة التي يمتلكها، فضلاً عن أسواقه الكبيرة التي تشكل المجال الحيوي للتجارة الاوربية والأمريكية.

الثاني: ان الامة العربية الاسلامية بشهادة خبراء العولمة أنفسهم كانت حتى هذه اللحظة ولا تزال أصعب الأمم على القولبة وأشدها مراساً في مواجهة النموذج الاستعماري المتغطرس الذي يسعى الى تمزيق الجغرافية السياسية للعالم العربي.

- الظاهر ان الصراع الذي بشر به هنتجون في كتابه ((صراع الحضارات)) والسيناريو الذي وضع خطوطه نتنياهو في كتابه ((مكان تحت الشمس))، والنهاية المزعومة التي نظر اليها فوكوياما في كتابه ((نهاية التاريخ)) تحدد ملامح الحرب التي تقودها الولايات المحدة الامريكية وحلفائها. وهي:
- ان العدو الوحيد فيها هم العرب المسلمون باعتبارهم عدو الغرب الباقي الذي لم يركع.
- ان تلك الحرب لن تقيم وزناً لما يسمى بـ ((الشرعية الدولية)) الا اذا أخذت أهداف تلك الحرب المعدة سلفاً.
- انها ستكون حرباً ذرائعياً، تتصيد الفرص وتصطنعها ان لم تجدها.
- انها ستدوس على سيادة الدول وحريتها في أراضيها، اذا ما تعارضت مع خطوات هذه الحرب.

ويمكن تأكيد ذلك من خلال متابعة ما تم اعداده في دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الامريكية بشأن الحرب التي شنت على العراق واحتلاله بحجة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، والحرب على أفغانستان بحجة محاربة ما يسمى بـ ((الإرهاب)).

- ان الثقافة العربية المستمدة من أصولها الاسلامية والمتأثرة بدرجة أخرى بالمنظور العقيدي لهذا الدين، تختلف عن سائر الثقافات بجملة خصائص لا تكاد تجتمع الا في اطارها. وأبرز هذه الخصائص ولا ريب قدرتها الفذة المرنة على لمّ سائر الثنائيات التي بعثرتها المذاهب والثقافات الأخرى، وقدرت هذه الأمة بقوة عقيدتها ان تجمع بينها وتسوقها في اطار واحد خدمة للانسان والجماعة البشرية على السواء.
- ان الثقافة العربية الاسلامية ثرية استعصت على كل محاولات الاستيعاب في الماضي. لذلك تحاول قوى العولمة حالياً استيعابها بواسطة آلياتها السالفة الذكر.
- آليات العولمة الثقافية بأشكالها المختلفة، تهدف الى تمكين العقلية الغربية في المجتمع العربي الاسلامي، والى نشر ثقافة الرضوخ والاستسلام والانعزالية، تصب في خدمة مصالح امريكا والغرب والحركة الصهيونية.
- القصور الاعلامي في كثير من الدول العربية أتاح للمشروع الغربي ان يدعم تصوراته وأفكاره على حساب الخطاب العربي الصحيح والذي كان في شبه غيبوبة عن الساحة الاعلامية الدولية.
- اختلاف الرؤى الفكرية والاعلامية في كثير من بلاد العرب، وخصوصاً حيال الأحداث العالمية والاقليمية، بل المحلية في وسائل اعلام هذه الدول، وافتقر الخطاب العربي وجهته ووحدته المطلوبة، وظهر كأنه في تضارب وتعارض أمام المتلقي العربي والأجنبي، ولعل ما حدث في ازمة الخليج عام ١٩٩٠ – والحرب على العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣ ما يصلح دليلاً على هذا التناقض، وهذه المواقف لعلها قد أفقدت العالم العربي وحدة الطرح الاعلامي للأحداث، مما كان له تأثيره السلبي على المتلقي العربي.

- ان أبرز تحدي فكري وثقافي تواجهه الأمة العربية هو وجود امبراطوريات أمريكية–غربية – صهيونية لها القدرة على ترويج برامجها لما يصب في خدمة الغزو العولمي للعالم. تعتمد وسائل تقانية متطورة لا تملكها معظم الدول العربية والاسلامية.
- ان التطبيع الثقافي هو امتداد لعملية الغزو الثقافي والاخضاع التي يمارسها الغرب، خاصة وانه مرتبط بتسوية للصراع مملاة تفرضها موازين قوى مختلفة تقود الى ترتيبات اقليمية تحتل "إسرائيل" فيها ليس موقع المركز فحسب بل موقع النموذج الحضاري.
- ان العلاقات الثقافية لا تكون طبيعية الا اذا قامت على اساس من المساواة واخذت الذاكرة التاريخية في الاعتبار. وبذلك لا ينحصر البعد الثقافي للعولمة في المفهوم النخبوي للثقافة والمثقفين، بل يستوعب المعنى الانثروبولوجي الاجتماعي للثقافة والهوية الثقافية.

  من هنا يصبح الدفاع عن الثقافة دفاعاً عن مجمل النسيج الثقافي الاجتماعي وحفاظاً على الذاكرة التاريخية وحراسة للروح وتمسكاً بالتاريخ والاستراتيجي الثابت لمنع تحول وتطبيع العقل العربي من القومية والجمعوية الى الانعزالية والقطرية.
- هناك اصرار امريكي – غربي – صهيوني وبتعاون مع دول عربية واسلامية، على ترويج مركز لأفكار العولمة تصب في خدمة مصالح امريكا والغرب والحركة الصهيونية.
- ان الشرق اوسطية في الواقع السياسي الراهن بديل عن النظام الاقليمي العربي، ولذلك كان التساؤل في محله عن مصير هذا النظام في ظل السياسة الامريكية – الصهيونية المندفعة بقوة لاضعاف العرب ولابقائهم متلقين في عالم القوى الصاعدة والتكتلات الكبرى، بتعبير ناصيف حتى الذي يفيد استغراب التعامل العربي مع بعض الاطراف والاشخاص مع الدعوة الى الشرق اوسطية، ولو بمفهوم جديد؛ لأنه يعتقد ان النظام الاقليمي العربي بذاته لا يحتاج الى اكثر من تطويره والتفاف اهله حوله، فهو: ((يقع في منطقة تتسم بالتواصل الجغرافي وبوجود درجة عالية نسبياً من التعامل في البنى الاجتماعية والثقافية والسياسية بين الدول المكونة لهذا النظام، وكذلك شبكة من التفاعلات المتنوعة الكثيفة تربط بين هذه الدول، يؤدي متغير التماثل والتفاعلات وبالأخص هذا الأخير الى تميز النظام عن محيطه المباشر، او رسم حدوده الجغرافية السياسية، والملاحظ بالطبع ان كلاً من التواصل الجغرافي بالرغم من ثورة المواصلات والاتصالات، وكذلك درجة التماثل في البنى الاجتماعية ليساعدان في زيادة التفاعلات على تنوعها وعلى بلورة هوية النظام المميزة)).
- ان الشراكة المتوسطية التي انبثقت عن مؤتمر برشلونة ١٩٩٥ م، ترمي في الاساس الى: فصل المغرب العربي عن محيطه العربي الاسلامي وربطه بعجلة الاقتصاد الاوربي من ناحية، ومن ناحية اخرى انها ترمي الى الحفاظ على شكل الانظمة القائمة في دول الحوض الجنوبي للمتوسط بما يخدم المصالح الجيوبوليتكية الاوربية، اذ دعمت فرنسا الجزائر، بعد استيلاء الجيش على السلطة اثر فوز جبهة الانقاذ الاسلامي في انتخابات ١٩٩١/١٢/٢٦، الامر الذي جسد رفض اوربا لقيام نظام في الجزائر لا يخدم تطلعات اوربا تجاه منطقة الحوض الجنوبي للمتوسط.

- ان مشروعي الشرق – اوسطية والبحر – متوسطية كلاهما صهيوني الادراك والاهتمام. وقد ساعدت الدول الاستعمارية وبالتنسيق مع الحركة الصهيونية العالمية على بذر البذور الاولى للمشروعين من خلال السياسة الاستعمارية والمفايم التجزئية للمنطقة العربية ومنها مفهومي: الشرق الاوسط والبحر – متوسطية.
- يؤشر طرح المشروعين الاوسطي والمتوسطي استمرار الموف الغربي الاستعماري العدواني من العرب والسعي الحثيث للهيمنة التامة على المنطقة العربية وتذويب هويتها القومية في محيط تختلط فيه الهويات والاجناس وتواجه فيه البلاد العربية التحديات منفردة.

إذن: بما ان الصراع مع اعداء الأمة سيكون حول الهوية، فان المواجهة في تقدير الباحث يجب ان تبدأ أولاً بمواجهات ثقافية على مستوى انخبة والقاعدة وعلى المستوى الاعلامي وعلى مستوى المقاومة للتطبيع. ونطرح بايجاز تصورنا في اطار برنامج عمل يتمثل:

- اعتماد فلسفة تربوية واضحة الاهداف تعتمد فكر الاسلام وعقيدته دون شطط اثناء التطبيق لأي سبب كان. من خلال صياغة الفرد صياغة اسلامية حضارية، واعداد شخصيه اعداداً كاملاً من حيث العقيدة والذوق والفكر والمادة، حتى تتكون الامة الواحدة المتحضرة التي لا تبقى فيها ثغرة تتسلل منها الاغراءات العولمية.
- تشجيع الانتاج الثقافي الاعلامي المعبر عن هوية الامة العربية الاسلامية، الداعم لوحدة الامة.
- اعتماد استراتيجية اعلامية مهمتها توعية ابناء الامة من مخاطر احياء الأطر والانتماءات الضيقة، كالطائفية، والقبلية، والمذهبية، والجهوية، حتى يمكن مجابهة اعداء الامة المروجين لها. وتنبيه المجتمع العربي اعلامياً لما يحدث في العراق الآن جراء احياء تلك الأطر والانتماءات التي أدت الى إحداث الفتنة فيه، وكذلك لما جرى ويجري في لبنان التي أدى إحياء الطائفية فيها الى تثبيتها في الدستور اللبناني الذي قضى بتوزيع مقاعد مجلس النواب على اساس طائفي وعلى النحو التالي: (الشيعة ٢٧، السنة ٢٧، الدروز ٨، العلويين ٢، المارونيين ٣٤، الروم الارثذوكس ١٤، الارمن الكاثوليك ١).
- كشف دائم للذين يطبعون مع الكيان الصهيوني من المفكرين والكتاب مع التعرية والكشف بالمعنى الصحيح للكلمة لهم تبدأ بالمواجهة الثقافية الحقيقية.
- انفتاح سياسي على العناصر الوطنية والقومية والاسلامية بصورة ادق وبصيغ تخلق الثقة وتعززها بين الانظمة الحاكمة في كل دولة عربية وبقية الآراء والافكار التي تخدم اهداف الامة العربية الداعية لوحدتها لمجابهة اعدائها.
- تدعيم مؤسسات العمل العربي المشترك، وتطوير ميثاق الجامعة العربية، وتفعيل معاهدة التعاون الاقتصادي والدفاع المشترك، وترشيد استخدام لموارد المالية والاقتصادية والبشرية لتحقيق تكامل تتوفر مقوماته بالفعل.

فالمدخل الرئيسي الذي ينفذ منه مشروع التجزئة والتفكك للجغرافية السياسية للعالم العربي هو ضعف وتفكك النظام الاقليمي العربي، الذي يمر الآن بأخطر مرحلة منذ نشوئه.

لذا: فان العرب ملزمين باحياء النظام القومي العربي واقامته على اساس من سلطات حقيقية لمؤسساته وعلى قوى فاعلة بين اطرافه والا واجهت سياستهم الاقليمية خيار الاستجابة للمشروعين: الاوسطي والمتوسطي وهي استجابة ليس في صالحهم وليست في صالح الاجيال العربية المقبلة.

انها مسؤولية تاريخية لا يسهان بها، ولعله مصاب من شأنه ان يقوي العزيمة العربية المكلومة.

المصادر

١. عبد الوهاب المسيري، النظام العالمي الجديد رؤية معرفية، مجلة قضايا دولية، ع٢٥٥، ١٩٩٤، ص٢٦-٢٧.
٢. عون الشريف قاسم، النمو الثقافي ومشاكله في العالم الاسلامي، مطبعة اليست، المملكة المغربية، ١٩٩٨، ص١٧.
٣. المصدر نفسه، ص٣٦.
٤. عزيز السيد جاسم، تأملات في الحضارة والاغتراب، مجلة آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦، ص٥٣.
٥. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج٢، ط٢، دار المعارف، القاهر، ١٩٩٣، ص٩٩٨.
٦. محمد عماره، الهوية والتراث، ط١، دار الكلم، بيروت، ١٩٨٤، ص٣٩-٤٢.
٧. المصدر نفسه، ص٦٨.
٨. W.A. Douqlas Jakson. Politics and Geographire Relationships 2nd Printings Prented Hall, INC. Washington, 1984, p.133.
٩. فتحي بن عبدالوهاب علياني، العولمة والعلاقات العربية-العربية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص٢٨.
١٠. نافع القصاب وآخرون، الجغرافية السياسية، بلا تاريخ، ص١٢٦-١٥٨.
١١. فتحي بن عبدالوهاب علياني، مصدر سابق، ص٣١.
١٢. خالد ابو الفتوح، النفط يشعل الحرب، مجلة البيان، المنتدى الاسلامي، الرياض، ع١٨٩، ٢٠٠٣، ص٨٢.
١٣. ليث عبدالحسين الزبيدي، النفط العربي والنظام الدولي، مجلة آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ع٢٥١، ١٩٩٣، ص٥٦.
١٤. خالد ابو الفتوح، مصدر سابق، ص٨٠.
١٥. ممدوح الولي، ارتفاع اسعار البترول: التوقعات والآثار، مجلة البيان، المنتدى الاسلامي، الرياض، ع٢٠٩، ٢٠٠٥، ص٧٧.
١٦. احمد كمال الدين شعث، العراق المغبون وتداعيات حرب الخليج، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧، ص٣٢.
١٧. المصدر نفسه، ص٥٧.
١٨. ناصيف حتي، الشرق الاوسط في العلاقات الامريكية الاوربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع٣٩٠، ١٩٨٢، ص١٣.

١٩. ممدوح محمود مصطفى، الصراع الامريكي السوفيتي في الشرق الاوسط، مكتبة مدبولي، القاهر، ١٩٩٥، ص٥٩-٦٠.
٢٠. حسين عبدالمطلب الاسرج، عرض للتقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن جامعة الدول العربية لعام ٢٠٠٤، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع٤، ٢٠٠٥، ص١٩٢-١٩٣.
٢١. يوسف القرضاوي، الثقافة العربية الاسلامية بين الاصالة والمعاصرة، مكتبة وهبة، مصر، ط١، ١٩٩٤، ص٢١. راجع أيضاَ: فتحي السيد لاشين، قراءة في ركائز المشروع الحضاري الاسلامي، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ط١، ٢٠٠٢، ص١١٠-١١٣.
(*) سورة يوسف، الآية (٢)
(*) سورة الشعراء، ألآية (١٩٣-١٩٥).
٢٢. خالد الصمدي، مستقبل التربية على القيم في ظل التحولات العالمية المعاصرة، مجلة البيان، المنتدى الاسلامي، الرياض، ع١٩٤، ٢٠٠٣، ص٥٤-٥٥. راجع أيضاً: يوسف القرضاوي، مصدر سابق، ص٢٦-٣٠.
(*) سورة الاسراء، الاية (٧٠).
(*) صحيح الجامع الصغير، (٢٣٤٩).
(*) سورة البقرة، الآية (٢١).
(*) سرة الفاتحة، الآية (٢).
(*) سورة البقرة، الآية (١٤٣).
٢٣. محمد عايد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية: العرب والعولمة، ط١، حزيران، ١٩٩٨، ص٣٠٢.
٢٤. المصدر نفسه، ص٣٠٢-٣٠٣.
٢٥. محمد عبدالله الدرويش، التغيير التربوي في العالم الاسلامي، مجلة البيان، ع١٨٩، ٢٠٠٣، ص٦١.
٢٦. احمد محمد العيسى، قراءة نقدية لمفهوم صراع الحضارات، مجلة البيان، ع٧١، ١٩٩٣، ص٧٥.
٢٧. صموئيل هانتيجون، صراع الحضارات، ترجمة نجوى ابو غزالة، مجلة شؤون سياسية، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد، ع١، ص١١٦-١١٧.
٢٨. المصدر نفسه، ص١١٧. راجع أيضاً: محمد يحيى، صراع الحضارات ام هيمنة الحضارة الغربية، مجلة البيان، ع١٢٥، ١٩٩٨، ص٨٨.
٢٩. صموئيل هانتيجون، مصدر سابق، ص١٢٠.
٣٠. المصدر نفسه، ص١٢٨.
٣١. جريدة راية العرب، ع٨٨، الاحد ٢٠٠٥/١٠/٩، ص١.
٣٢. ناظم عبدالواحد الجاسور، المشروع القومي العربي والمشاريع الغربية – الصهيونية المضادة، مجلة آفاق استراتيجية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، عمان، الاردن، ع١، ٢٠٠١، ص٥٧.
٣٣. بنيامين نتنياهو، مكان تحت الشمس، ترجمة عودة الدويري، مراجعة كلثوم السعدي، سلسلة شخصيات صهيونية، ط٣، دار الجيل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، ١٩٩٧، ص١٦٨-١٧٢.
٣٤. حمدي عبدالعزيز، الاتجاهات الغربية نحو الحركة الاسلامية، مجلة البيان، ع٢١٠، ٢٠٠٥، ص٦٣.

٣٥. هيفاء احمد محمد يونس، ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص٩١-٩٧.
٣٦. ناظم عبد الواحد الجاسور، الامة العربية ومشاريع التفتيت، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ١٩٩٨، ص٢٩.
٣٧. المصدر نفسه، ص٢٢.
٣٨. صموئيل هنتيجون، مصدر سابق، ص١٢٠-١٢١.
٣٩. ياسر عبد الجواد، مقاربتان عربيتان للعولمة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع٢٥٢، ٢٠٠٠، ص٢٢.
٤٠. محمد عايد الجابري، مصدر سابق، ص٣٠٠.
٤١. جلال امين، العولمة، سلسلة ثقافية شهرية، ع٦٣٦، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٨، ص٣.
٤٢. السيد يسين، في مفهوم العولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية: العرب والعولمة، ط١، حزيران، ١٩٩٨، ص٣٠-٣٢.
٤٣. محمد علي حوات، العرب والعولمة، شجون الحاضر وغموض المستقبل، ط٢، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٢١. راجع ايضاً: محسن عبدالحميد، العولمة من المنظور الاسلامي، بلا تاريخ، ص٦.
٤٤. احمد مصطفى عمر، اعلام العولمة وتاثيره في المستهلك، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع٢٥٦، ٢٠٠٠، ص٧٣-٧٤.
٤٥. سامي محمد صالح، الاسلام والعولمة، مؤسسة البيان للنشر، ط١، ٢٠٠٤، ص٧٣.
٤٦. نادية مصطفى، فرق بين العالمية في الفكر الاسلامي والعولمة في الفكر الغربي، مجلة المجتمع، ع١٣٢، ١٩٩٨، ص٨٤.
٤٧. احمد مصطفى عمر، مصدر سابق، ص٧٥.
٤٨. محمد عبد الله الدرويش، مصدر سابق، ص٦٠-٦١.
٤٩. عبد الرشيد عبد الحافظ، الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٤٤.
٥٠. رعد كامل الحيالي، العولمة وخيارات المواجهة، وزارة الثقافة والاعلام العراقية، بغداد، ١٩٩٩، ص١٩.
٥١. عبد الرشيد عبد الحافظ، مصدر سابق، ص٤٥.
٥٢. نايف علي عبيد، العولمة والعرب، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع٢٢١، ١٩٩٧، ص٣٠.
٥٣. راسم محمد الجمال، الانباء الخارجية في الصحف العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع١٣٥، ١٩٩٠، ص١٢١-١٢٢.
٥٤. رفعت سيد احمد، التبعية الثقافية للآخر كثمن محتمل للشرق اوسطية، اعمال المائدة المستديرة للاساتذة العرب بالجامعات داخل الوطن العربي وخارجه، الدورة الخامسة في الفترة من ٢٣-٢٨، يوليو ١٩٩٥، جامعة ناصر الأممية، ليبيا، ص١٦٢.
٥٥. رعد كامل الحيالي، مصدر سابق، ص١٦٠-١٦٤.
٥٦. رفعت سيد احمد، مصدر سابق، ص١٦٠-١٦٤.

٥٧. سامي محمد نصار، التسوية السلمية للصراع العربي – الاسرائيلي وتأثيراتها على الامن القومي العربي، المنظمة العربية للثقافة والعلوم، القاهرة، ١٩٩٦، ص٢٣٦-٢٣٨.
٥٨. المصدر نفسه، ص٢٣٩-٢٤٠.
٥٩. حلمي عبد الكريم الزعبي، الاختراق الاسرائيلي للمنطقة العربية ومخاطره على الامن القومي العربي، الدار العربية للنشر والترجمة، القاهرة، ط١، ١٩٩٦، ص١٥٣-١٥٤.
٦٠. طلعت رميح، الدعوة الى جماعية التطبيع مع الدولة العبرية، مجلة البيان، ع٢١١، ٢٠٠٥، ص٧٢.
٦١. حلمي عبد الكريم الزعبي، مصدر سابق، ص١٥٧-١٥٨.
٦٢. نظيرة محمود خطاب، نشرة دراسات، العدد ٦٨، ١٩٩٣، ص٤٨، راجع ايضاً: حلمي عبدالكريم الزعبي، مصدر سابق، ص١٥٨.
٦٣. راجع: اتفاقية السلام المصرية-الاسرائيلية، مركز الاعلام الحكومي، القدس، ١٩٨٣.
٦٤. راجع النص الحرفي الكامل لاتفاق (واي ريفير) بين السلطة الفلسطينية واسرائيل، المنشورة في رسالة الماجستير الموسومة ((التسوية العربية-الاسرائيلية وأثرها على الامن القومي العربي)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ملحق رقم (١).
٦٥. راجع: النص الحرفي الكامل لاتفاقية (وادي عربة) بين الاردن واسرائيل، المنشورة في رسالة الماجستير الموسومة: ((التسوية العربية-الاسرائيلية وأثرها على الامن القومي العربي))، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ملحق رقم (٢).
٦٦. راجع: محمد خليفة التونسي، الخطر اليهودي (بروتوكولات حكماء صهيون)، ترجمة وتحليل: عباس محمود العقاد، مطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة.
٦٧. محمد ابو رمان، التطبيع بين الرؤية الاسرائيلية ومتغيرات الواقع، مجلة البيان، مؤسسة المنتدى الاسلامي، ع٢١١، ٢٠٠٠، ص٧٥.
٦٨. لدراسة اكثر تفصيلاً عن رؤية شمعون بيري للشرق الاوسط راجع: شمعون بيريز، الشرق الاوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٤.
٦٩. ناظم عبد الواحد الجاسور، الامة العربية ومشاريع التفتيت، مصدر سابق، ص٦٨-٦٩.
٧٠. جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط٦، ١٩٩٩، ص٣٥.
٧١. عبد الإله بلقزيز، تحديات اقامة النظام الشرق-اوسطي وانعكاساته في مجال الثقافة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المجلد١٨، ع٢٠٣، ١٩٩٦، ص١٥.
٧٢. محمد الاطرش، المشروعان الاوسطي والمتوسطي والوطن العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع٢١٠، ١٩٩٦، ص٦.
٧٣. رسلان خضور، البعد الاقتصادي للنظام الشرق-اوسطي، اعمال المائدة المستديرة للاساتذة العرب بالجامعات داخل الطن العربي وخارجه، الدورة الخامسة في الفترة من ٢٣-٢٨، يوليو/تموز ١٩٩٥، ج١، ص١-٢.
٧٤. قيس محمد النوري، المشروع الامني الامريكي -الصهيوني للمشرق العربي (الابعاد الامنية للشرق اوسطية)، سلسلة المائدة الحرة، بيت الحكمة، ع٤١، ص١٢.
٧٥. محمد الاطرش، مصدر سابق، ص٥-٦.

٧٦. فتحي بن عبد الوهاب علياني، مصدر سابق، ص٢٤٧.
٧٧. محمد خليفة التونسي، مصدر سابق
٧٨. محمد خالد الازعر، المقاربات الشرق–اوسطية لنماذج التكامل الاوربي، رؤية نقدية، مجلة شؤون عربية، ع٨٨، ١٩٩٦، ص٩٨.
٧٩. ناظم عبد الواحد الجاسور، المشروع القومي العربي،مصدر سابق، ص٦٨–٦٩.
٨٠. ناظم عبد الواحد الجاسور، الامة العربية ومشاريع التفتيت، مصدر سابق، ص٨١–٨٢.
٨١. المصدر نفسه، ص٨٥.
٨٢. محمد الاطرش، مصدر سابق، ص٢٥٥.
٨٣. فتحي بن عبد الوهاب علياني، مصدر سابق، ص١٤–١٥.
٨٤. محمد الاطرش، مصدر سابق، ص١٤–١٥.
٨٥. حلمي عبد الكريم الزعبي، مصدر سابق، ص١٦٢–١٦٣.
٨٦. جميل مطر وعلي الدين هلال، مصدر سابق، ص٣٤–٣٥.
٨٧. خليل احمد خليل، المشرق العربي بين المتوسطية والشرق اوسطية، مجلة دراسات عربية، بيروت، لبنان، ع٩، ١٩٩٦، ص٣٧.
٨٨. وائل محمد سليمان، مخطط التفتيت والنظام الشرق–اوسطي، رؤية سياسية، مجلة دراسات الشرق الاوسط، ع١، ١٩٩٥، ص٧٦، راجع ايضاً: غسان سلامة، افكار اولية عن السوق الشرق اوسطية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع١٩٩٤،١٧٩،ص٦٧–٨٠.
٨٩. محمد حسنين هيكل، جريدة الرأي الاردنية بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٠، ص١٣.
٩٠. محمد الاطرش، مصدر سابق، ص١٠.
٩١. رشيد الدوادي، السوق الشرق اوسطية والبديل العربي، اعمال المائدة المستديرة للاساتذة العرب بالجامعات داخل الوطن العربي وخارجه، الدورة الخامسة في الفترة من ٢٣–٢٨ يوليو / تموز ١٩٩٥، ج١، ص٤٥–٤٦.
٩٢. عبد الاله بلقزيز، مصدر سابق، ص١٨.
٩٣. وجيه كوثراني، الشرق اوسطية والتطبيع الثقافي، مجلة دراسات فلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع٢٣، ١٩٩٥، ص١١–١٢.
٩٤. جلال امين، مجلة المستقبل العربي، ع١٢، ١٩٩٣، ص٤١، لدراسة اكثر تفصيلاً حول المناهج الدراسية ودور اليهود فيها راجع: سفر الحوالي، الوعد الحق والوعد المفترى، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ص٦٦–٦٧.
٩٥. فتحي بن عبد الوهاب علياني، مصدر سابق ص٢٥٦–٢٥٧.
٩٦. محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق –اوسطية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع١٧٩، ١٩٩٤، ص١١٠.
٩٧. المصدر نفسه، ص١١١.
٩٨. فتحي بن عبد الوهاب علياني، مصدر سابق، ص٢٥٨.
المصدر نفسه، ص٢٥٩.